



البنك الدولي  
مجموعة البنك الدولي | IDA • IBRD

صحيفة حقائق

أبريل 2025

## تمويل سياسات التنمية لتحقيق النمو والتنافسية في الأردن

### معلومات أساسية

أظهر الأردن قدراً كبيراً من الصلابة والقدرة على الصمود في الحفاظ على استقراره ونموه في مواجهة الصدمات والأزمات الإقليمية والعالمية. وحافظت البلاد على متوسط معدل نمو ثابت قدره 2.5% على مدار العقد الماضي. غير أن هذا النمو لا يزال محدوداً ولم يؤد إلى توفير فرص عمل كافية للأعداد المتزايدة من سكان البلاد من الشباب. كما تراجع الاستثمار، العام منه والأجنبي، ولم يكن خلق فرص العمل في القطاع الخاص مواكباً للاتجاهات الديموغرافية التي يشهدها الأردن. ولا تزال مشاركة الإناث في القوى العاملة من بين أدنى المعدلات على مستوى العالم.

ومن أجل مواجهة هذه التحديات، أطلقت الحكومة الأردنية في عام 2021 رؤية التحديث الاقتصادي، والتي تهدف إلى حشد استثمارات بقيمة 58.4 مليار دولار، ومضاعفة النمو الاقتصادي، وخلق مليون وظيفة جديدة. وتحدد هذه الرؤية مساراً لتعزيز الإنتاجية وزيادة الصادرات وتعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص.

400 مليون دولار

### تمويل سياسات التنمية لتحقيق النمو والتنافسية في الأردن

يوفر برنامج تمويل سياسات التنمية لتحقيق النمو والتنافسية في الأردن التمويل لدعم الإصلاحات الرئيسية التي تشملها رؤية التحديث الاقتصادي لتعزيز القدرة التنافسية وجذب الاستثمارات في القطاعات ذات الإمكانيات العالية من أجل تحقيق النمو الشامل وخلق فرص العمل.

من خلال تقديم تمويل بقيمة 400 مليون دولار، فإن هذا البرنامج يرمي إلى تحقيق ما يلي:

- دعم تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي عن طريق دفع الإصلاحات الرئيسية.
- تحسين البيئة المواتية لأنشطة الأعمال وتيسير سبل الحصول على التمويل.
- فتح المجال أمام الاستثمارات وإمكانات التصدير في القطاعات الرئيسية.
- زيادة الفرص الاقتصادية في القطاع الخاص، خاصة للشباب والنساء.

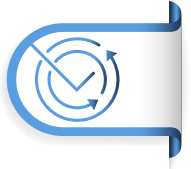


ويتمحور هذا البرنامج حول ركيزتين أساسيتين كما يلي:

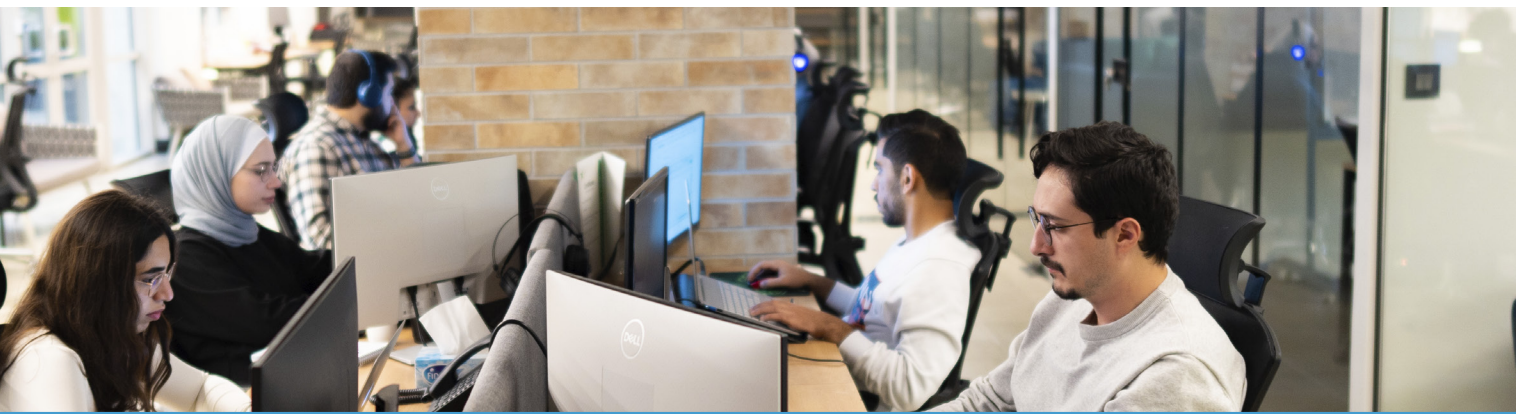
**2. زيادة فرص الحصول على التمويل:** تركز الإصلاحات في إطار هذه الركيزة على توسيع إمكانية الحصول على الموارد التمويلية عن طريق تعزيز الإطار التنظيمي للمؤسسات المالية غير المصرفية وحلول التكنولوجيا المالية، وتعزيز البنية التحتية الائتمانية، وتشجيع نمو التمويل الأخضر، وتعزيز القدرة المالية على الصمود. ويستند تصميم الركيزة 2 إلى التوصيات المتعلقة بتحديث برنامج تقييم القطاع المالي، لا سيما تلك المتعلقة بالحصول على التمويل وشبكة الأمان المالي والتمويل طويل الأجل.

**1. تحسين البيئة المواتية لأنشطة الأعمال:** تهدف الإصلاحات في إطار هذه الركيزة إلى الحد من التكاليف المرتبطة بعمليات التشغيل التجاري، وتعزيز المنافسة، وتيسير أنشطة التجارة، وتعزيز مرونة سوق العمل. وتشمل الإجراءات الرئيسية إدخال تعديلات على قانون المنافسة وقانون الجمارك وقانون العمل. وبالإضافة إلى ذلك، من المقترح اتخاذ تدابير على مستوى السياسات لتعزيز مشاركة منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة في أنشطة المشتريات العامة وزيادة تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات. وتستند هذه الإصلاحات إلى دراسات تحليلية حديثة تبرز الحاجة إلى بيئة أعمال أكثر تنافسية وشمولاً لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

## النتائج الرئيسية المستهدفة



- **تحسين الإجراءات الجمركية.**
- **استفادة المرأة** من الإجراءات التي توفر حماية أقوى في سوق العمل.
- **زيادة قيمة المشتريات العامة الممنوحة** لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
- **جمع تمويل إضافي** من خلال حلول المختبرات التنظيمية لتطبيقات التكنولوجيا المالية.



يهدف برنامج سياسات التنمية لتحقيق النمو والتنافسية في الأردن إلى تحسين القدرة التنافسية وجذب الاستثمار في القطاعات ذات الإمكانيات العالية، ودعم الإصلاحات الرئيسية المشمولة بإطار رؤية التحديث الاقتصادي في الأردن. ويركز البرنامج الذي تبلغ قيمته 400 مليون دولار على تعزيز البيئة المواتية لأنشطة الأعمال وتوسيع نطاق الحصول على التمويل، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز إجراءات حماية المرأة في سوق العمل، وتقليص الفترات الزمنية للتخليص الجمركي، والتوسع في استخدام حلول التكنولوجيا المالية.